

Distr.: General
22 February 2006
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الخامسة

نيويورك، ١٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦

البندان ٣ و ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الموضوع الرئيسي: الأهداف الإنمائية للألفية

والشعوب الأصلية: إعادة تحديد الأهداف

الأولويات والمواضيع الجارية

المعلومات الواردة من الحكومات

الأرجنتين

موجز

يتناول هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها دولة الأرجنتين بشأن التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الرابعة (المعقودة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥).

ويشير التقرير في الجزء الأول إلى الخطة الوطنية لمكافحة التمييز، مع إبراز الاستنتاجات ذات الصلة بالشعوب الأصلية، وتحليل الإطار القانوني الراهن، وتقديم اقتراحات عامة واقتراحات محددة حسب مجالات التطبيق المؤسسية.

ويعرض التقرير في جزئه الثاني المبادرات التي تتخذها الحكومة عن طريق المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين بهدف تحقيق الهدفين الإنمائيين للألفية الممثلين في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع. وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم بشأن جمع البيانات وتصنيفها، يتضمن التقرير وصفاً لمشاركة الشعوب الأصلية في التعداد الوطني للسكان والأسر المعيشية والمساكن.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ مقدمة - أولا
٣	٣٢-٤ الخطة الوطنية لمكافحة التمييز - ثانيا
٤	٢٦-١٠ أسباب التمييز في بلدنا - ألف
٦	٣١-٢٧ الإطار القانوني - باء
٨	٣٢ اقتراحات عامة واقتراحات حسب مجالات التطبيق المؤسسية - جيم
	 متابعة التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية خلال دورته الرابعة - ثالثا
١٣	٨٠-٣٣ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية - ألف
١٣	٥٦-٣٣ الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية - باء
١٩	٦٨-٥٧ الأولويات والمواضيع الراهنة: جمع البيانات وتصنيفها - جيم
٢٢	٨٠-٦٩

أولا - مقدمة

- ١ - يخول الدستور الوطني للأرجنتين، وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ١٧ من المادة ٧٥، اختصاصات متقاربة فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية إلى كل من الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات.
- ٢ - وعلى المستوى الوطني، يتولى المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين مسؤولية تطبيق القانون رقم ٢٣٣٠٢ بشأن السياسة المتعلقة بالسكان الأصليين وتقديم الدعم إلى المجتمعات الأصلية. ويعمل المعهد جنبا إلى جنب مع هيئات المقاطعات المختصة بهذه المسألة، التي لها أيضا سياساتها الخاصة المتعلقة بالشعوب الأصلية.
- ٣ - ويشير هذا التقرير إلى السياسات الوطنية وإلى التدابير التي يأخذ بها المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين بناء على التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، أو التدابير التي كانت مطبقة بالفعل قبل صدور تلك التوصيات. ولا يمنع هذا الأمر وجود سياسات على مستوى المقاطعات تتعلق بالشعوب الأصلية وتؤدي إلى تنفيذ تدابير تتعلق بتوصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

ثانيا - الخطة الوطنية لمكافحة التمييز

- ٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قامت السيدة ماري روبنسون، التي كانت تشغل آنذاك منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بزيارة إلى بوينس آيرس من أجل التشجيع على أن تُنفذ في الأرجنتين نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان، بجنوب أفريقيا. وفي هذا الإطار، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة خارجية جمهورية الأرجنتين، التزمت بموجبها الحكومة الأرجنتينية بإعداد خطة وطنية لمكافحة التمييز تتفق أهدافها مع أهداف مؤتمر ديربان. وتنص هذه المذكرة على أن تقوم الحكومة بتعميم هذه الخطة وكفالة تطبيقها.
- ٥ - ومن بين المحاور الأساسية التي تستند إليها الخطة الوطنية لمكافحة التمييز الاقتناع بأن المجتمع الإنساني إنما يغتنى بكل ما للكلمة من معنى عندما يعترف بتعددته، لا عندما يتجزأ على أساس أحكام مغلوطة أو مخاوف كاذبة أو منافسات عقيمة.
- ٦ - ونحن نتطلع إلى تعزيز ثقافة تنبذ التمييز. ويشير كليكسبورغ إلى أن "الفئات المستضعفة لديها قيم تعطيها هوية محددة، وازدراؤها أو تهميشها قد يلحق ضررا بالغا بهويتها ويعيق أفضل الإمكانيات المنتجة. وفي المقابل، فإن تمكينها والاعتراف بها قد يوِّلد إمكانيات هائلة من الطاقة المبدعة" (كليكسبورغ ب. مزيد من الحس الأخلاقي، مزيد من التنمية،

- مواضيع، بوينس آيرس، ٢٠٠٤، الصفحة ٤١). ونحن نشاطره هذه الفكرة، ولذلك فإننا نعتقد أن مكافحة التمييز واجب من واجبات الدول والتزام يقع على عاتق الجميع.
- ٧ - وقد تم عرض حالة الشعوب الأصلية إلى جانب هويات ثقافية أخرى في إطار الدراسة التشخيصية المعنونة "مجالات التحليل" في الخطة الوطنية لمكافحة التمييز (المعتمدة بموجب مرسوم السلطة التنفيذية الوطنية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).
- ٨ - وتقدم المعلومات المذكورة تشخيصا للموضوع من خلال بحث أجراه خبراء مستقلون مكلفون بصياغة مجمل الخطة الوطنية لمكافحة التمييز تحت إشراف منسق تنفيذي.
- ٩ - وبالرجوع إلى ما تنص عليه الخطة بشأن الشعوب الأصلية في المجتمع الأرجنتيني، نورد موجزا مستمدا من الفرع الثالث، دراسة تشخيصية: مجالات التحليل، القومية - الوطنية: الشعوب الأصلية، آليات التمييز وإنكار الهوية، من الخطة الوطنية لمكافحة التمييز، الصفحة ١٠٥ وما يليها:

ألف - أسباب التمييز في بلدنا

- ١٠ - تعود أسباب التمييز تجاه الشعوب الأصلية في بلدنا إلى نشوء الدولة القومية التي تضمّن هيكلها إنكار الجذور التاريخية الأمريكية، مع إخضاع الشعب المنحدر من تلك الجذور واغتصاب أراضيه.
- ١١ - كذلك ساهمت التسمية الموحّدة التي تُطلق على المنتمين إلى هذه الشعوب بوصفهم الهنود في إدماج أشخاص لهم هويات ثقافية جد متباينة في مجموعة واحدة واسعة. وهكذا، تم حصر جميع الهويات في هوية واحدة مفروضة ينطوي مفهومها الهندي على معنى الممحي أو المتوحش.
- ١٢ - وفي وقت لاحق، تحول مفهوم الهندي ليصبح معادلا للفقير نتيجة عدم امتلاكه لأراضيه أو موارده التي تمكنه من مواصلة حياته كسابق عهده قبل الغزو. وفي هذه الحالة أيضا، أصبح يصنف بسمات الفقر المشينة من قبيل اللص والكذاب والمنحرف والمتشرد والجاهل وما إلى ذلك.
- ١٣ - وقد كانت هذه الوصمة من القوة بحيث ما زلنا نواجه إلى الآن مشكلة فهم الهويات الثقافية الخاصة بكل شعب من الشعوب الأصلية بمعزل عن الفقر.
- ١٤ - وخلال القرن العشرين، خضعت الشعوب الأصلية إلى هيمنة الثقافة الأوروبية التي فرضت عليها عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية والمؤسسات التي صُممت من أجل

استيعاب الأفراد وتحقيق التجانس بينهم. وفي إطار تلك المؤسسات، كانت تُنزل العقوبات بالأفراد الذين يتكلمون لغتهم الخاصة وكان التاريخ الذي يدرس محرفاً عن الواقع، حيث توصف الثقافات الأصلية بأنها متوحشة أو أدنى مرتبة. وكان هذا النظام من الفعالية إلى درجة أن "منطقة بونا تكاد تخلو في الوقت الحالي من متكلمين بلهجة كيشوا أو أيمارا، في حين تحتفظ جميع المجتمعات المقيمة فيما وراء الحدود مع بوليفيا بلهجتها". (مأخوذ من الفصل قيد التحليل).

١٥ - كذلك يلاحظ هذا النمط في المخطوطات التاريخية الرسمية للأرجنتين التي تخلو من سجلات عن الغزو العنيف الذي تعرضت له الشعوب الأصلية. ونتيجة لذلك، نشأ نوع من الهيمنة على أساس نظرة خاطئة ومتحيزة لبلدنا على أنه وطن أوروبي سكانه من الجنس الأبيض.

١٦ - وتشكل هذه الوقائع التاريخية الأسس التي قام عليها التمييز العنصري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ضد الشعوب الأصلية في بلدنا.

١٧ - وإمعانا في وصم هذه الشعوب الأصلية، أصبح التعبير التمييزي الجديد الذي يطلق على المنتمين إليها هو أصحاب الرؤوس الصغيرة السوداء إيماء إلى لون شعرهم وملامحهم ولون بشرتهم. وقد أصبحوا يشكلون مع مرور الوقت معظم سكان مدن الصفيح المحيطة بالمدن الكبرى.

١٨ - وفي الوقت الراهن، يُداول تعبير الزنجي القروي في إطار مواصلة الوصف التمييزي للأفراد المنتمين إلى الشعوب الأصلية، وهو ما يدفع بالعديد منهم إلى إنكار أصوله في المدارس أو المستشفيات أو المؤسسات العامة أو الخاصة، وأيضا تفادي التكلم بلغتهم الأصلية.

١٩ - وقد تجلّت هذه الحالة أيضا في التعداد الوطني للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ الذي أجري في عام ٢٠٠١ بشأن التحديد الذاتي للهوية والانتماء إلى الشعوب الأصلية، حيث سُجّلت ٢٨١ ٩٥٩ حالة (وفقا لمعلومات النص قيد التحليل) من الأسر التي اعترفت بانتمائها إلى أحد الشعوب الأصلية أو انحدارها منها، لكن الكثير منها رفض الإفصاح عن هويته مخافة التعرض للتمييز أو شعورا منه بالعار. وتُجرى حاليا دراسة استقصائية تكميلية من أجل جمع مزيد من المعلومات بشأن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وهويتها.

٢٠ - وتشهد كل منطقة من مناطق بلدنا حالات متباينة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة - المجتمع والشعوب الأصلية.

٢١ - والواقع أن ما يسمى بغزو الصحراء هو مجرد تمويه من أجل إخفاء حقيقة أن باتاغونيا ولا بامبا كانتا مناطق مأهولة فعلا بشعوب مختلفة من قبيل شعوب المابوشي والرانكولشي والتهويلشي إلخ، ولم تكن يوما صحراء بحاجة إلى من يسكنها. وقد استمرت الحكومات المتتالية في نقض العهود التي أبرمتها مع الشعوب الأصلية من أجل حفظ حقوقها، بل واستولت أيضا على أراضيها. وفي الوقت الراهن، يعيش الآلاف من شعب المابوتشي في ضواحي مدن فييما و كارمن دي باتاغونس وباهيا بلانكا، وما زالت الطائفة المعروفة باسم "محتلو أراضي الدولة" (وغالبيتها الكبرى من جماعة المابوشي) في ريو نيغرو وشوبوت مستعدة من أراضيها.

٢٢ - وفي منطقة تييرا ديل فويغو، تعرض شعب "السيلك نام" الذي يمثل ثقافة يعود تاريخها إلى أكثر من ٣٠٠٠ سنة إلى "الإبادة في أقل من ٧٠ سنة" (مأخوذ من الفصل قيد التحليل). وفي منطقة تشاكو تعرضت شعوب توبا وبيلاغا وفيتشي وموكوفي إلى الغزو وحُكم عليها بأعمال السخرة في المصانع.

٢٣ - وفي منطقة سالتا وخوخوي، يسمع الغوارانيون اليوم من بعض القادة السياسيين في المنطقة أن "شخصية شيخكم كاليلغوا هي مجرد أسطورة في حين أن بعضهم ينحدرون مباشرة من فضل الانتحار مع شعبه قبل إخضاعه لقيود العبودية" (مأخوذ من الفصل قيد التحليل).

٢٤ - وفي منطقة لابونا وكيرادا، حيث تمكنت العديد من مجتمعات أو ماغواكا وأوكلويبا وكوبا من البقاء في أراضيها، أصبحت حقوقها الإقليمية مهددة اليوم بسبب بناء خطوط أنابيب الغاز، وأنشطة التعدين، وما إلى ذلك.

٢٥ - ومن الواضح فيما عدا بعض الاستثناءات أن بلدنا ما زال يشهد تنفيذ سياسات "تجاهل الناس ومشورتهم ولا تراعي الأثر البيئي للأعمال أو تتوخى قدرا كافيا من المراقبة يمنع سلب الموارد الطبيعية" (مأخوذ من الفصل قيد التحليل).

٢٦ - وتعاني الشعوب الأصلية من هذه الأعمال في أقاليمها بصورة مباشرة ومستمرة.

باء - الإطار القانوني

٢٧ - أنشئ المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين في عام ١٩٨٥ بهدف حماية المجتمعات "الأصلية" ودعمها. لكن وحسبما ورد في الفصل قيد التحليل، أشار العديد من قادة الشعوب الأصلية إلى أن المعهد لم يعترف بحقوق شعوبهم وأنه يكتفي في المقابل بتقديم

خدمات المساعدة. كذلك قيل إنه إلى حد الآن لا يعمل كهيئة مستقلة للتدخل في مسائل الشعوب الأصلية وأن ميزانيته محدودة جدا مقارنة باحتياجاته.

٢٨ - وفي عام ١٩٩٢، صدقت الأرجنتين على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ لعام ١٩٥٧ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية. غير أن هذه الاتفاقية تكاد تخلو من أي اعتراف بالحقوق الخاصة للشعوب الأصلية، وتنص فقط على "تعاون" الشعوب الأصلية في السياسات التي تهمها، ورغم إقرارها بعدم المساواة التي تعاني منها هذه الشعوب على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بالأراضي، فإنها تشير إلى ضرورة إدماج الشعوب الأصلية في سياسات الأراضي على غرار باقي السكان. وتكتسي الاتفاقية المذكورة طابع المساندة والصبغة الإنسانية بهدف إدماج الشعوب الأصلية بصورة تدريجية في الحياة العامة لبلداتها.

٢٩ - وفي وقت لاحق، اعترف الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤ لأول مرة في الفقرة ١٧ من المادة ٧٥ بالوجود السابق للشعوب الأصلية الأرجنتينية، ثقافة وعرقا، وحدد الحقوق الخاصة الناشئة عن هذا الاعتراف من قبيل "احترام هويتها وحقها في تعليم ثنائي اللغة ومشاركها بين الثقافات. كما جرى في سياق هذا الإصلاح الاعتراف بالشخصية الاعتبارية لمجتمعاتها، وبالحيازة والملكية الجماعية للأراضي التي تشغلها منذ عهد بعيد؛ وتنظيم تسليمها لأرض أخرى ملائمة وكافية لتحقيق التنمية البشرية، مع ضمان عدم إمكانية التصرف في هذه الأراضي أو نقل ملكيتها أو إخضاعها للضرائب أو المصادرة؛ وكفالة مشاركة تلك الشعوب في إدارة مواردها الطبيعية وباقي الشؤون التي تمسها".

٣٠ - فضلا عن الاعتراف بحقوق تلك الشعوب في الدستور الوطني، قامت الأرجنتين أيضا بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، التي دخلت حيز النفاذ في بلدنا في تموز/يوليه ٢٠٠١ وتجاوزت بكثير نطاق الاتفاقية رقم ١٠٧. غير أن أحكام الاتفاقية المذكورة لم تواءم بعد مع قواعد القانون الداخلي.

٣١ - ومن الملاحظ أنه على الرغم من وجود قوانين واتفاقيات دولية تتيح إطارا واسعا من الاعتراف بالحقوق والضمانات الخاصة بالشعوب الأصلية، لا يطبق لصالحها سوى جزء قليل جدا من هذه الأحكام على المستويين الوطني والإقليمي. ويظهر التمييز الذي ما زالت تتعرض له بصورة خاصة في صعوبة الوصول إلى الخدمات والامتيازات التي يتمتع بها باقي السكان وفي عدم إنفاذ الحقوق المنصوص عليها بصورة خاصة في الدستور الوطني.

جيم - اقتراحات عامة واقتراحات حسب مجالات التطبيق المؤسسية

٣٢ - في هذا السياق، تتضمن الخطة الوطنية لمكافحة التمييز اقتراحات عملية من أجل تجاوز الوضع السابق:

اقتراحات عامة

٨ - ضمان حماية التنوع الإحيائي عن طريق الحد من القطع المكثف والعشوائي للنباتات ومن إبادة الثروة الحيوانية باتخاذ تدابير كافية للحماية.

١٠ - إدخال تغييرات هيكلية تستلزم قدرا كبيرا من إعادة توزيع الإيرادات وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بهدف القضاء على حالة الفقر التي تعاني منها غالبية سكان البلد وما يلازمها من تمييز.

الإصلاحات التشريعية

١٣ - التشجيع على سن قانون يضع حدا لعمليات إخلاء المجتمعات الأصلية ويقضي بتنظيم الملكية الجماعية عن طريق تسجيلها وإصدار شهادات الملكية المتعلقة بها. وينبغي كفالة مشاركة الشعوب الأصلية بهدف ضمان تسليمها أراضي مناسبة وكافية لتحقيق التنمية البشرية.

١٤ - التشجيع على سن قانون لحماية أراضي الشعوب الأصلية من أي استغلال لما تحتزنه من موارد طبيعية على الصعيد الوطني، وتطبيق هذا القانون في جميع المقاطعات مع ضمان إشراف المجتمعات نفسها على العناية بتلك الموارد وحمايتها، وتلقي الدعم التقني اللازم من الدولة.

١٥ - التشجيع على سن قانون يعيد إلى الشعوب الأصلية أماكنها المقدسة ويضمن مشاركتها في هذه العملية.

١٦ - التشجيع على تعديل القانون رقم ٢٥٧٤٣ المتعلق بحماية التراث الأثري والإحيائي بهدف كفالة الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في المشاركة في إدارة المواقع الأثرية وحفظها بالتعاون مع الهيئات الحكومية المختصة.

اقتراحات حسب مجالات التطبيق المؤسسية

إقامة العدل والتشريع

الإجراءات الفورية

٥٠ - وضع برنامج يهدف بشكل خاص إلى تيسير لجوء الشعوب الأصلية إلى القضاء عن طريق بناء قدرات القضاة والمدعين في مجال الحقوق الجديدة للشعوب الأصلية، وكفالة المشورة القانونية، والمساعدة في مجال الترجمة، وإجراء مسح ثقافي، والاعتراف بالقوانين العرفية للشعوب الأصلية في مجال حل النزاعات داخل المجتمعات الأصلية وفقاً لما تنص عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

٥١ - إرساء الآليات اللازمة من أجل التنفيذ الفعال للقانون رقم ٢٥٥١٧ بغرض تمكين الشعوب الأصلية من حق التصرف في رفات السكان الأصليين المعروضة في المتاحف و/أو المجموعات العامة أو الخاصة، مع تنسيق هذه الآليات عن طريق المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين بمشاركة هذه الشعوب نفسها.

الإدارة العامة

اقتراحات استراتيجية

٦٣ - تشجيع ودعم إنشاء وتشغيل منظمات اجتماعية للشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية والشعوب المهاجرة وغيرها من المجموعات أو الأقليات الإثنية والثقافية والدينية واللغوية. ويُقترح تنظيم عملها عن طريق وضع مشاريع "رصد المواطن للقانون" بهدف بناء قدراتها في مجال المعرفة بقوانين حماية الحقوق الأساسية ورصد ومراقبة تنفيذها (معرفة القواعد الأساسية والمبادئ التوجيهية وكذا وسائل قياس تنفيذها).

٦٨ - تنظيم الهيكل الهرمي للمعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين ومنحه الاستقلال الذاتي وفقاً لما ينص عليه القانون رقم ٢٣٣٠٢، مع إشراك الشعوب الأصلية في إدارته.

الإجراءات الفورية

٧٧ - ضمان استرجاع المجتمعات الأصلية في جميع أنحاء البلد فعلاً لحقوقها المتعلقة بالأراضي طبقاً للاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية في هذا الشأن.

٧٨ - تنظيم حملة وطنية خاصة تهدف إلى تسجيل وتوثيق جميع الأفراد المنتمين إلى الشعوب الأصلية في كافة أنحاء البلد بصورة مجانية. ويُقترح تنظيم هذه الحملة بالتعاون بين الهيئات الحكومية المختصة في هذا الشأن (المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين والسجل الوطني للأفراد، إلخ) ومنظمات الشعوب الأصلية في كل مقاطعة بهدف اتباع منهجية تتماشى مع احتياجات وخصائص كل شعب في كل منطقة.

٧٩ - تشجيع الهيئة المكلفة بالسجل الوطني للمجتمعات الأصلية على تنفيذ التزامها بتوحيد قاعدة البيانات الحكومية للمجتمعات والمنظمات والشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٨٠ - التشجيع على إنشاء مجلس تنسيق شؤون الشعوب الأصلية وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٣٠٢.

٨١ - إعداد وتنفيذ برنامج وطني لتحقيق التنمية المستدامة لمجتمعات الشعوب الأصلية وفقاً لاحتياجاتها وخصائصها الثقافية بغرض الحد بصورة فعالة من حالة الفقر والفقر المدقع التي تعاني منها، مع ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في هذه العملية.

٨٢ - إعداد برنامج لدعم مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها. ويُقترح أن يتولى المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين تنفيذ هذا البرنامج بمشاركة مجلس تنسيق شؤون الشعوب الأصلية ومجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها في كل إقليم.

٨٣ - إعداد برنامج لدعم منظمات نساء الشعوب الأصلية والتوعية بحقوقهن بهدف تشجيع مشاركتهن في صنع قرارات المجتمعات والقضاء على العنف الذي يتعرضن له. ويُقترح إعداد هذا البرنامج بالتعاون بين المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكرهية الأجانب والعنصرية والمعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين والمجلس الوطني للمرأة والأمانة العامة للحقوق الإنسانية، بالتنسيق مع الهيئات الإقليمية المعنية وضمان مشاركة الشعوب الأصلية في هذا البرنامج.

٨٤ - إعلان يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر يوماً للتأمل التاريخي والحوار بين الثقافات.

٨٥ - تطوير برنامج لتعزيز التراث الثقافي المادي وغير المادي للشعوب الأصلية بهدف تشجيع ودعم المشاريع التي تروج ثقافة الشعوب الأصلية عن طريق توفير حوافز لدراسة تاريخها ولغاتها وأعيادها كجزء من تاريخ الأرجنتين وثقافته والقيام، على سبيل المثال، بافتتاح متحف لفنون الشعوب الأصلية. ويُقترح وضع هذا

البرنامج بالتعاون بين أمانة الثقافة الوطنية والمعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين وأمانات الثقافة في المقاطعات، بالاشتراك مع مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها في كل مقاطعة.

٨٦ - بناء قدرات موظفي الإدارة العامة المعنيين بمصالح الشعوب الأصلية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات فيما يتعلق بهذه الشعوب وبحقوقها، بغرض القضاء على الممارسات التمييزية المتوغلة في المؤسسات العمومية.

الدين

الإجراءات الفورية

١٤٠ - تنفيذ التدابير اللازمة من أجل كفالة حرية ممارسة الروحانيات الخاصة بالشعوب الأصلية ومنع فرض الديانات التي تحول دون الممارسة الحرة لهذه الروحانيات.

التعليم

الإجراءات الفورية

١٦٨ - تعزيز البرنامج الوطني للتعليم الثنائي اللغة الشامل لعدة ثقافات الذي وضعت وزارة التعليم الوطنية، من خلال تزويده بالآليات القانونية اللازمة لتنفيذه في جميع المقاطعات بهدف ضمان إلمام كافة الشعوب الأصلية بمبادئ الكتابة والقراءة وحصولها على التعليم الثنائي اللغة.

١٦٩ - التشجيع على تنظيم دورات خاصة لتعلم لغات الشعوب الأصلية لفائدة موظفي المدارس والمستشفيات.

١٧٠ - تشجيع ودعم المشاريع التي ترمي إلى ترويج ثقافة الشعوب الأصلية عن طريق توفير حوافز لدراسة تاريخها ولغاتها وأعيادها، باعتبار ذلك ترويحاً للثقافة الأرجنتينية نفسها.

١٧١ - تقديم عرض دقيق للتاريخ الوطني يبرز إسهامات مختلف ثقافات وحضارات المنطقة والعالم في تشكيل الهوية الوطنية، بما في ذلك الدور الذي اضطلعت به سائر الجماعات أو الأقليات الإثنية والثقافية والدينية واللغوية.

١٧٢ - تشجيع دراسة لسانيات اللغات الأصلية التي أوشكت على الاندثار وإعادة إحيائها عن طريق تأليف المعاجم ووضع القواعد النحوية.

١٧٣ - تشجيع الحوار بين الشعوب الأصلية والأوساط الأكاديمية فيما يتعلق بأخلاقيات البحث العلمي واحترام العناصر التكوينية لثقافتها (اللغات والقانون العرفي والمشاعر الدينية والمعتقدات المتعلقة بالكون، إلخ).

وسائط الإعلام

الإجراءات الفورية

٢١٥ - تعميم حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء البلد باستخدام اللغات الأصلية المختلفة المتداولة في الأرجنتين.

الصحة

اقتراحات استراتيجية

٢٢٣ - تعيين وسطاء ثقافيين ومترجمين شفويين في مراكز المساعدة الواقعة في المناطق التي يوجد فيها تعدد لغوي على نطاق واسع (الصم والمجتمعات الأصلية وغيرها من الفئات العرقية والمهاجرين).

٢٢٤ - تعزيز نظام العاملين الصحيين المنحدرين من الشعوب الأصلية، مما يساهم في التنسيق بين الممارسة الطبية والمعارف التقليدية.

٢٢٥ - تنفيذ سياسة رشيدة للأدوية تكفل التغطية الشاملة وغير التمييزية للسكان عن طريق تخصيص مجموعة علاجية من الأدوية الأساسية للمؤسسات العامة.

٢٢٦ - صياغة تدابير ترمي إلى تحقيق تناسب كاف بين الأجهزة المتوافرة والسكان بغرض ترشيد استخدام وسائل التشخيص والعلاج وكفالة الحد الأدنى من التغطية لجميع السكان.

٢٢٧ - إنشاء مراكز لإعادة التأهيل في جميع المناطق التي يزيد عدد سكانها على ٧٥٠٠٠ نسمة و/أو تبعد عن أقرب مركز لإعادة التأهيل بمسافة تزيد على ٢٠٠ كلم، مما يضمن سهولة انتقال السكان إلى المراكز المذكورة عند الحاجة. ويُقترح أن تصمم مراكز إعادة التأهيل هذه بواسطة مدارس خاصة وإلحاقها بوزارة الصحة الوطنية وتزويدها بموظفين مؤهلين لتقديم الخدمات المعروضة، وكذلك بإمكانية إمداد السكان ذوي الاحتياجات الخاصة بالأجهزة التكنولوجية اللازمة لإعادة تأهيلهم و/أو إعادة إدماجهم مهنيًا.

٢٢٨ - التشجيع على الأخذ بأساليب الإدارة الاجتماعية التشاركية في مراكز المساعدة الصحية، بحيث يجري إشراك العاملين في المجال الصحي والمنظمات الاجتماعية في المراقبة الفعالة للسياسات العامة في مجال الصحة.

٢٢٩ - تحسين الميزانية المرصودة للهيئات المختصة كشرط أساسي لحماية حقوق الجماعات المستضعفة.

الإجراءات الفورية

٢٣٠ - اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي تنطوي على معاملة متفاوتة وتمييزية في المستشفيات والمراكز الصحية العامة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بصرف القسائم وإصدار شهادات إثبات حالة الفقر.

٢٣١ - كفالة المساواة في المعاملة لجميع الأشخاص في كافة المراكز الصحية، مع فرض جزاءات على الموظفين العموميين الذين تصدر عنهم تصرفات تمييزية أو يبدو تمييزاً في تعاملهم مع الآخرين.

٢٣٢ - دعم العلاج المناسب وإجراء الدراسات الوبائية للأمراض المتصلة باستخدام مواد كيميائية زراعية سامة في الأنشطة الزراعية. ويُقترح تنظيم حملات للوقاية الجماعية في هذا المجال.

٢٣٣ - تعزيز البرنامج الصحي للشعوب الأصلية عن طريق كفالة الاستعانة بممرشدين صحيين لديهم إلمام بالممارسات الصحية للشعوب الأصلية واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الحالة الصحية لأفراد المجتمعات (معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات والتغطية في مجال التحصين والحالة الغذائية للسكان - ولا سيما الأطفال والنساء - والأمراض الوبائية والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية والوصول إلى خدمات الصحة إلخ).

ثالثاً - متابعة التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية خلال دورته الرابعة

ألف - الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية

١ - مشاريع التنمية المستدامة مع صون الهوية

٣٣ - القضاء على الفقر المدقع والجوع المقرر معالجته في إطار النهج المواضيعي التالي المتعلق بمكافحة الفقر: أفضل الممارسات والعقبات التي تعترض التنفيذ - يتبين من الفقرتين ١١

و ١٢ من التقرير المتعلق بالدورة الرابعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (E/2005/43-E/C.19/2005/9) أن المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين يقدم دعماً تقنياً ومالياً من أجل تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة التي تصون الهوية، أي التي تشارك الشعوب الأصلية في كافة مراحل وضعها. وتساهم هذه المشاركة في إرساء المسؤوليات وتيسير الإدارة الذاتية وكفالة أسس قوية تضمن العمل الجماعي والاجتماعي.

٣٤ - وبالتالي، فإن تصميم المشاريع على نحو متكامل ومتسق وتشاركي يضمن لها طابع الاستدامة ويكفل استمرارية منافعها بعد توقف الدعم والتمويل.

٣٥ - وتستهدف الخدمات الاجتماعية المجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر الشديد. كما تُتخذ تدابير ترمي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية بغية كفالة استغلالها لأراضيها وأقاليمها بصورة فعالة.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠٥، نُفذت مشاريع للتنمية المستدامة بقيمة ٩٨٠ ٠٠٠ بيسو أرجنتيني، وهو ما يعادل نحو ٣٦٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٧ - وترتكز مشاريع التنمية المستدامة على محاور العمل التالية:

المشاريع الإنتاجية - مشاريع موجهة لأغراض الاستهلاك الذاتي و/أو التسويق.

تحسين السكن والبيئة - مشاريع صغيرة لبناء مساكن وتحسينها (الأسقف وعمليات التوسيع والترميم)؛ وبناء مراكز مجتمعية؛ وتجميع/تخزين/توزيع المياه؛ ونظم الري؛ وتحسين الخدمات المجتمعية بصفة عامة.

الهياكل الأساسية الاجتماعية - شبكات الاتصال (الإذاعات والإنترنت إلخ) والممرات الطرقية (الجسور وتحسين الطرق إلخ) وأشكال الطاقة المتجددة والتدفئة والسياحة وغيرها.

تنظيم مؤسسات المجتمعات المحلية وتعزيزها - بناء القدرات وتقديم الدعم التقني.

تنمية ثقافة الشعوب الأصلية ومنتجاتها الحرفية - تطوير مشاريع ترمي إلى إحياء الثقافات الأصلية وإحياء قيمتها، سواء من جانبها التاريخي أو المعاصر، مع حفظ تراثها وإبراز قيمها وصون أنماطها وأشكالها المجتمعية في الحياة واحترام رؤيتها الكونية وكفالة هذا الاحترام. وفيما يتعلق ببناء قدرات المجتمعات الأصلية في مجال تحسين تسويق منتجاتها الحرفية، تجدر الإشارة إلى تنظيم حلقات عمل تدريبية وتخصيص منح للتدريب في الحاسبة واللغة الانكليزية وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء صفحة على الشبكة العالمية، من جملة أنشطة أخرى.

الوقاية الصحية - تطوير مشاريع صحية متكاملة تعالج الأسباب الكامنة وراء تدهور صحة المجتمعات الأصلية؛ وتمويل مشاريع للثقيف الصحي؛ ودعم برامج والوقاية؛ والنظر في إحياء قيمة الطب التقليدي واستحداث هيئات معنية بالحوار بين الثقافات؛ وبصفة أساسية، تشجيع المشاركة المجتمعية في إدارة الإجراءات الصحية المنفذة في المجتمعات الأصلية وفي تنظيمها وتقييمها.

٢ - مشاركة المجتمعات الأصلية في صنع القرارات

٣٨ - استنادا إلى الفقرة ٢١ من التقرير المتعلق بالدورة الرابعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، تشكل مشاركة المجتمعات الأصلية في عملية صنع القرارات في الوقت الراهن محور عمل المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين. إذ يرى المعهد أن مشاركة المجتمعات الأصلية في القضايا التي تمهها مسألة ضرورية ذات أولوية.

٣٩ - ولذلك، يعكف المعهد على وضع وتعزيز آليات لضمان مشاركة الشعوب الأصلية بصورة فعالة في صياغة السياسات العامة التي تمسها وفي اتخاذ القرار بشأنها وتنفيذها ومراقبتها.

٤٠ - وينص القانون رقم ٢٣٣٠٢ على إنشاء مجلس تنسيق (المادة ٥) مؤلف من ممثلين عن الشعوب الأصلية وممثلين عن وزارات الداخلية والاقتصاد والعمل والتعليم والعدل وعن كل مقاطعة من المقاطعات المشمولة بالقانون المذكور. ويدخل مجلس التنسيق في إطار الهيكل المؤسسي للمعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية وهو الهيئة التي أنشئت من أجل كفالة تمثيل الشعوب الأصلية على المستوى الحكومي وتمكينها من اتخاذ القرار إلى جانب باقي الفاعلين الحكوميين بشأن المسائل التي تمسها.

٤١ - وقد تم إنشاء مجلس مشاركة الشعوب الأصلية نظرا لأن المرسوم التنظيمي رقم ٨٩/١٥٥ للقانون المذكور كان ينظم انتخاب ممثلي الشعوب الأصلية باستخدام منهجية تقوم على أساس مشاركة محدودة ونظرا للحاجة الملحة لإشراك الشعوب الأصلية في صنع القرارات الحكومية عملا بأحكام قرار المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين رقم ١٥٢ المؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وتعديله رقم ٠٤/٣٠١.

٤٢ - وستكون مهمة مجلس مشاركة الشعوب الأصلية تحديد آليات تعيين ممثلي الشعوب الأصلية الذين يشكلون مجلس التنسيق. وفي انتظار تشكيل مجلس التنسيق المذكور، سيكون بإمكان مجلس مشاركة الشعوب الأصلية التدخل واتخاذ إجراءات فورية فيما يتعلق بمختلف الجوانب العاجلة التي تقتضي مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية.

٤٣ - ويتألف مجلس مشاركة الشعوب الأصلية من نائب رسمي وبديل له عن كل شعب أصلي وعن كل مقاطعة. ولأغراض انتخاب هؤلاء الممثلين، تم تشكيل أكثر من ٤٠ جمعية مجتمعية لكافة الشعوب الأصلية في كل مقاطعة على حدة. وذلك من أجل ضمان أعلى نسبة ممكنة من المشاركة بحيث يكون النواب ممثلين حقا لتلك المجتمعات.

٤٤ - وعقب انتخاب النواب، بدأت تُعقد اجتماعات إقليمية بغرض تمكينهم من صياغة حل لاحتياجات مجتمعاتهم ومناقشة ذلك الحل. وهكذا عُقد في تشرين الأول/أكتوبر الاجتماع الإقليمي لمنطقة شمال غرب الأرجنتين، وعقد في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر اجتماع نواب منطقة شمال شرق الأرجنتين، وعقد في منتصف كانون الأول/ديسمبر اجتماع منطقة باتاغونيا.

٤٥ - وكما أشير إليه سابقا، بمجرد انتخاب ممثلي الشعوب الأصلية من خلال آليات الانتخاب التي وضعها مجلس مشاركة الشعوب الأصلية، سيجري في مرحلة ثانية تشكيل مجلس التنسيق الذي سيضطلع بالمهام التالية (المادة ٧ من المرسوم رقم ١٥٥/٨٩):

- إجراء الدراسات اللازمة بشأن حالة المجتمعات الأصلية وتحديد المشاكل التي تعاني منها.
- تقديم اقتراح إلى رئيس المجلس يتضمن ترتيب الأولويات من أجل حل المشاكل التي تم تحديدها، والوسائل والتدابير اللازمة لذلك الغرض، وأهداف وبرامج أنشطة المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين في الأجلين المتوسط والبعيد.
- دراسة خطط تخصيص الأراضي والحالات التي ينطبق فيها نزع الملكية ضمن نطاق القانون رقم ٢٣٣٠٢ وإعداد مشاريع الاستغلال عن طريق اللجان الخاصة ومشاركة المجتمعات المحددة بغرض عرضها على الرئيس.
- تحليل برنامج الأعمال والميزانية وإقرارهما واقتراح تعديلات عليهما.
- الاطلاع على تحليل حالة المجتمعات الأصلية في البلد وتقرير أعمال المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين وتقييم النتائج التي خلص إليها، وإقرار تلك الأعمال. واعتماد خطة الإدارة الاقتصادية والمالية قبل إحالتها إلى وزارة الصحة والعمل الاجتماعي.
- دراسة الآليات المقرر اقتراحها على المجتمعات الأصلية من أجل تمكينها من انتخاب ممثليها وفقا لما تنص عليه الفقرة ٢ من المادة ٣، وكذا الإجراءات اللازمة كي يكون

للمجتمعات تنظيم رسمي للأغراض الواردة في القانون رقم ٢٣٣٠٢ والأنظمة الحالية.

- الإشراف على عمل السجل الوطني للمجتمعات الأصلية والحكم على أداؤه، مع تقديم تقارير في الموضوع إلى الرئيس.
- البت في برامج تخصيص الأراضي.
- البت في أي مسألة أخرى تعرض عليه.

٤٦ - كذلك تنص المادة ٨ من المرسوم رقم ٨٩/١٥٥ على أن "يسترشد رئيس (المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين) في قراراته بنتائج الدراسات والتوصيات والآراء الصادرة عن مجلس التنسيق".

٤٧ - وبفضل آليات المشاركة المبينة أعلاه، سيكون للشعوب الأصلية دور أساسي في وضع وصياغة استراتيجيات الحد من الفقر وكذا في عمليتي تنفيذها ومراقبتها. ومن شأن هذه المشاركة أن تكفل إعداد استراتيجيات الحد من الفقر من المنظور الكوني للمجتمعات الأصلية بدلا من أن تُفرض عليها من الخارج.

٣ - الخطوات المحرزة في المجال التشريعي

٤٨ - تجدر الإشارة، فيما يتعلق بالفقرات ١٤ و ٢١ و ٢٣ من التقرير المتعلق بالدورة الرابعة للمنتدى إلى أن إصلاح الدستور الوطني لعام ١٩٩٤ من الخطوات التشريعية الكبرى التي أحرزت في مجال الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية لأنه أدمج حقوق خاصة بالشعوب الأصلية ضمن القواعد القانونية ذات الأسبقية، عندما اعترف بوجودها السابق لقيام الدولة القومية واعترف باختلافها العرقي والثقافي.

٤٩ - وتنص الفقرة ١٧ من المادة ٧٥ من الدستور الوطني لجمهورية الأرجنتين على أن اختصاصات الكونغرس تشمل "الاعتراف بالوجود المسبق للشعوب الأصلية الأرجنتينية على المستوى العرقي والثقافي، وضمان احترام هويتها وحقوقها في التعلم الثنائي اللغة والشامل لعدة ثقافات والاعتراف بالشخصية الاعتبارية لمجتمعاتها وبالحيازة والملكية الجماعية للأراضي التي تشغلها منذ عهد بعيد، وتنظيم تسليمها لأرض أخرى ملائمة وكافية لتحقيق التنمية البشرية، مع ضمان عدم إمكانية التصرف في هذه الأراضي أو نقل ملكيتها أو إخضاعها للضرائب أو المصادرة؛ وكفالة مشاركتها في إدارة مواردها الطبيعية وباقي الشؤون التي تمسها. ويمكن للمقاطعات أن تمارس هذه الاختصاصات بصورة مشتركة".

٥٠ - وفي أعقاب هذا الاعتراف الدستوري، أصبح للشعوب الأصلية وضع قانوني خاص ومحدد، يتعين، على أقل تقدير، أن يظل سارياً على الدوام حتى بدون إدخال تغييرات على القوانين، وهو يقتضي تكييف هيكل الدولة ومؤسساتها للاعتراف بتنوعها العرقي والثقافي.

٥١ - كذلك صدقت الأرجنتين في تموز/يوليه ٢٠٠٠ على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وتنص الفقرة ٢٢ من المادة ٧٥ من الدستور الوطني على أن لهذا الصك الدولي الأولوية على القوانين، وبالتالي، فإن الحقوق التي يعترف بها تتمتع بنفس المركز القانوني المخول للحقوق المعترف بها في الدستور الوطني.

٥٢ - وسعيًا لتنفيذ جميع القوانين الراهنة، ولاسيما المبدأ الدستوري المتمثل في "الاعتراف بالحيازة والملكية الجماعية للأراضي التي تشغلها منذ عهد بعيد"، يقوم المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين بتنفيذ برامج لتنظيم الأراضي وتخصيصها وتوقيع اتفاقيات مع حكومات المقاطعات من أجل تنظيم جميع الأراضي العامة التي تملكها المجتمعات الأصلية في تلك المقاطعات. وتشمل هذه البرامج إجراءات محددة تُتخذ قبل تسليم شهادات الملكية الجماعية، من قبيل:

- رسم خريطة الموقع
- عملية التحقق
- الاتفاق التمهيدي
- عملية رسم الحدود
- تقديم العطاءات وإجراء القياسات
- إصدار الرخصة والشهادة من مكتب المسح العقاري
- إصدار المراسيم
- إعداد شهادات الملكية الجماعية

٥٣ - وحتى الآن، وقع المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين اتفاقيات مع مقاطعات ريو نيغرو وشوبوت ووخوخي.

٥٤ - وفي حالة المجتمعات الأصلية التي ليست لها شخصية اعتبارية، يتم تنظيم أسر المجتمع المعني بالأمر ويجري تسجيل شخصيته الاعتبارية في السجل الوطني للمجتمعات الأصلية (إلى جانب سجلات المقاطعات)، وذلك قبل الشروع في تنفيذ البرنامج.

٥٥ - وفي إطار هذه البرامج، ينصب التركيز بصورة خاصة على ضمان عدم إمكانية التصرف في ملكية هذه الأراضي أو نقل ملكيتها أو إخضاعها للضرائب أو المصادرة وفقا لما هو منصوص عليه في الدستور الوطني. ويجري بالتنسيق مع برامج وطنية أخرى، تحديد الأراضي العامة المتوافرة من أجل تخصيصها للمجتمعات الأصلية على أساس مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. كما يجري تنفيذ برنامج دعم المجتمعات الأصلية الذي وضع بموجب القرار رقم ٢٣٥/٠٤، والذي يجري من خلاله تقديم إعانات إلى المجتمعات الأصلية، بناء على طلب منها، من أجل تغطية تكاليف إقامة أو دعم الدعاوى القانونية التي ترمي إلى تنظيم ملكية الأراضي التي تشغلها أبا عن جد. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عرضت السلطة التنفيذية على الكونغرس الوطني مشروع قانون الطوارئ المتعلق بالملكية الجماعية. ويعلن هذا المشروع عن حالة الطوارئ فيما يتعلق بملكية وحياسة الأراضي التي تشغلها المجتمعات الأصلية منذ عهد بعيد، وينص على أن تتوقف لمدة أربع سنوات إجراءات تنفيذ أحكام الإخلاء الصادرة في الدعاوى القضائية التي ترمي أساسا أو احتياطيا إلى إخلاء و/أو طرد المجتمعات الأصلية، وذلك بهدف إيجاد الحلول المناسبة لكل حالة على حدة. وتعكف لجان الغرفة الوطنية للنواب على النظر في مشروع القانون المذكور.

٥٦ - واستنادا أيضا إلى النص الدستوري الذي يقضي بضرورة "القيام كذلك بتنظيم تسليم أراض أخرى مناسبة وكافية لتحقيق التنمية البشرية"، يجري تنفيذ وتمويل عمليات نزع الملكية والقوانين التي يصادق عليها الكونغرس الوطني. والنظر في طلبات شراء الأراضي التي تقدمها المجتمعات التي لا تملك أراض مناسبة وكافية لتحقيق التنمية البشرية والجماعية.

باء - الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية

السياسة التعليمية

٥٧ - هدف تحقيق التعليم الابتدائي الشامل المقرر معالجته في إطار النهج المواضيعية المتعلقة باللغة والمنظورات الثقافية والمعرفة التقليدية - بالإشارة إلى الفقرة ٤٨ من التقرير المتعلق بالدورة الرابعة للمنتدى، تتمثل التشريعات الوطنية القائمة فيما يتصل بالشعوب الأصلية في المجال التعليمي في الفقرة ١٧ من المادة ٧٥ من الدستور الوطني والقانون رقم ٢٣٣٠٢ والقانون الاتحادي للتعليم رقم ٢٤١٩٥، ولا سيما مادتيه ٥ و٣٤. وتنص المادة الأولى على ما يرد أدناه:

٥٨ - يتعين على الدولة القومية أن تحدد الخطوط الأساسية للسياسة التعليمية مع احترام الحقوق والمبادئ والمعايير التالية (وترد أدناه قائمة بالفقرات التي تتعلق بالشعوب الأصلية).

- (أ) تعزيز الهوية الوطنية مع مراعاة الخصائص المحلية؛
- (و) تحقيق تكافؤ حقيقي في الفرص والإمكانات المتاحة لجميع السكان ورفض جميع أشكال التمييز؛
- (ز) تحقيق الإنصاف عن طريق التوزيع العادل للخدمات التعليمية لضمان توفير أرفع نوعية ممكنة وتحقيق نتائج متساوية انطلاقاً من التغيرات السكانية؛
- (ن) إلغاء جميع القوالب النمطية التمييزية في المواد التعليمية؛
- (ق) حق الشعوب الأصلية في الحفاظ على أنماطها الثقافية وتعلم لغاتها وتعليمها، مما يفتح المجال أمام مشاركة الكبار منها في عملية التعليم.
- ٥٩ - وتنص المادة ٣٤ على أن تقوم الدولة القومية، بالتنسيق مع الهيئات المختصة، بوضع برامج لإحياء لغات وثقافات الشعوب الأصلية وتعزيزها، مع التأكيد على دورها كأداة لتحقيق التكامل.
- ٦٠ - وإعمالاً للحقوق المعترف بها في التشريعات القائمة، قام المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين بتحديد خطوط العمل التي ترمي إلى دعم التعليم الشامل لعدة ثقافات ونهج التعليم الخاصة بالسكان الأصليين، وأنشطة الانتعاش الثقافي والبحوث التاريخية التي يقوم بها السكان الأصليون أنفسهم، فضلاً عن أنشطة التثقيف والتعميم الموجهة إلى عامة الجمهور.
- ٦١ - ويهدف المعهد في المجال التعليمي إلى تعزيز التعليم الثنائي اللغة الشامل لعدة ثقافات من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعليم اللغة الأم وإعداد مواد ثنائية اللغة من أجل تلاميذ المدارس التابعة للنظام التعليمي الوطني، وذلك بالاستناد إلى التجارب الخاصة بكل مجتمع أو شعب محلي، ضماناً لحق أطفال الشعوب الأصلية في تعليم مشترك بين الثقافات وثنائي اللغة وحقهم في الحصول على تعليم جيد.
- ٦٢ - وسعياً لتحقيق هذا الهدف نفسه، يقوم المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين، في إطار الأعمال التي يضطلع بها، بتنفيذ مشاريع تهدف إلى إيجاد حل فوري لمشاكل التعليم، من قبيل توفير أخصائيين في اللغة لتقديم الدعم في المدارس التي ما زالت تفتقر إلى مدرسين ثنائيي اللغة. كما يجري تنفيذ مشاريع تتولى المجتمعات الأصلية نفسها تصميمها وإعدادها بهدف تعليم الموسيقى والأعمال الحرفية والرقصات الخاصة بالشعوب الأصلية والأكلات التقليدية، وما إلى ذلك.
- ٦٣ - وتمشيا مع خطوط العمل المذكورة، يقوم المعهد الوطني بتنفيذ البرامج الواردة أدناه.

٦٤ - برنامج دعم تعليم السكان الأصليين الشامل لعدة ثقافات - ويتمثل الهدف العام للبرنامج في ضمان استكمال التلاميذ من السكان الأصليين لدراساتهم الثانوية، ويشمل البرنامج أربعة عناصر هي:

(أ) توفير منح دراسية لتلاميذ من السكان الأصليين يرشحهم ممثلو المجتمعات الأصلية؛

(ب) توفير منح دراسية للمدرسين القائمين على التعليم الشامل لعدة ثقافات؛

(ج) تنظيم حلقات عمل لتعزيز الهويات والثقافات الأصلية؛

(د) إنشاء الجمعية التعليمية المشتركة بين الثقافات، التي تضم مدرسين، ومديرين للمدارس، وتلاميذ وأسر وممثلين عن المجتمعات المحلية وعاملين في القطاع الصحي.

وتتمثل وظيفة المدرسين القائمين على التعليم الشامل لعدة ثقافات في دعم التلاميذ من السكان الأصليين فيما يتعلق بالجانب التعليمي وفي تعزيز الهوية الثقافية. وهم يعملون كحلقة وصل بين كافة العاملين في الأوساط التعليمية الشاملة لعدة ثقافات؛ ويمكن أن يكونوا من الشعوب الأصلية أو من خارجها لكن يلزم انتخابهم من جانب المجتمع المحلي.

٦٥ - وعلى إثر توقيع الاتفاق بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في عام ١٩٩٧، أنشئ برنامج دعم تعليم السكان الأصليين الشامل لعدة ثقافات ثم أُدمج في البرنامج الشامل - الخطة الوطنية للمنح الدراسية التابعة للوزارة الوطنية للتعليم والعلوم والتكنولوجيا. وهكذا أصبح البرنامج الشامل يتضمن حصة محددة للتلاميذ من السكان الأصليين.

٦٦ - وفي عام ٢٠٠٣، تم توفير ٥٠٠ منحة. وفي عام ٢٠٠٤، وزعت ٦٠٠٠ منحة نظرا لارتفاع الطلب على المنح مقارنة بالعام السابق. وفي عام ٢٠٠٥، قُدمت ٨٠٠٠ منحة. علاوة على ذلك، يمنح المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين منحا لتلاميذ الشعوب الأصلية على مستوى الكليات والجامعات. وفي هذه الحالة الأخيرة، تقدم المنح في إطار برنامج فرعي للخطة الوطنية للمنح الجامعية.

برنامج محو الأمية في المجتمعات الأصلية عن طريق مدرّبين على القراءة والكتابة من الشعوب الأصلية

٦٧ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تعليم الشباب والكبار الأميين من الشعوب الأصلية الكتابة الأساسية انطلاقا من ثقافتهم ولغتهم في المناطق التي يتكلم سكانها باللغتين،

أي الإسبانية واللهجة السائدة في المنطقة. وبذلك، يمهّد البرنامج السبيل نحو نحو أمية المجتمعات الأصلية بغرض إدماجها في التعليم الرسمي.

٦٨ - وتُسند مهمة نحو الأمية إلى معلمين من الشعوب الأصلية لديهم إلمام باللغتين وتنتخبهم المجتمعات الأصلية نفسها. وعلى كل مجتمع محلي يلتبس مشروعاً من هذا القبيل أن ينتخب معلمين اثنين من ضمن أفرادهم يُعهد إلى كل واحد منهما بعدد قد يصل إلى ١٠ متعلمين. ويصل عدد المستهدفين كل عام إلى نحو ٢٠٠٠ من الشباب والكبار.

جيم - الأولويات والمواضيع الراهنة: جمع البيانات وتصنيفها

مشاركة الشعوب الأصلية في التعداد الوطني للسكان والمساكن والأسر المعيشية

٦٩ - بالإشارة إلى الفقرات من ٨٤ إلى ٩٢ من التقرير المتعلق بالدورة الرابعة للمنتدى، تجدر الإشارة إلى أن التعداد الوطني الأخير للسكان والمساكن والأسر المعيشية لعام ٢٠٠١، الذي أجري بموجب القانون رقم ٩٥٦/٢٤٩٧، قد شهد لأول مرة جمع بيانات تتعلق بالشعوب الأصلية على الصعيد الوطني.

٧٠ - وأدرج في التعداد المذكور سؤال يرمي إلى حصر الأسر المعيشية التي تضم شخصاً واحداً على الأقل يعترف بانحداره أو انتمائه إلى أحد الشعوب الأصلية. وبذلك، تكون العملية قد تقيدت منذ بدايتها تقيداً تاماً بمبدأ التحديد الذاتي للهوية.

٧١ - واستناداً إلى نتائج التعداد، تم تشكيل عينة من الأسر المعيشية التي تضم شخصاً واحداً على الأقل يعترف بانتمائه للشعوب الأصلية، وذلك بغرض إجراء بحث أكثر استفاضة وعمقا. وبالتالي، فإن الدراسة الاستقصائية التكميلية للشعوب الأصلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تشكل المرحلة الثانية من عملية جمع البيانات، حيث تركز على الشعوب الأصلية تحديداً وتشمل جميع الشعوب التي تشكل جزءاً من الهويات الأصلية للإقليم الأرجنتيني.

٧٢ - وقد استُكملت في الوقت الراهن مرحلة جمع البيانات. وأُنجز حتى الآن جزء من عملية تجهيز هذه البيانات وتعميمها. ويمكن الاطلاع على المعلومات الإحصائية الأساسية لبعض المقاطعات في موقع المعهد الوطني للإحصاء والتعداد (www.indec.gov.ar).

٧٣ - وفيما يخص مشاركة الشعوب الأصلية في مختلف مراحل جمع البيانات وتصنيفها، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المشاركة قد شكلت المحور والعنصر الأساسيين في جميع مراحل الدراسة الاستقصائية التكميلية.

٧٤ - وترد فيما يلي الجهات الفاعلة التي تشارك في إجراء الدراسة الاستقصائية التكميلية، بغرض تسليط الضوء على عملية المشاركة الموسّعة التي أسفرت عنها صياغة الاستبيان وإنجاز الدراسة:

(أ) المعهد الوطني للإحصاء والتعداد، وهو يتولى، بوصفه الهيئة الإدارية للإحصاءات الرسمية للأرجنتين، مسؤولية إعداد الدراسة الاستقصائية التكميلية وتنظيمها؛

(ب) الإدارات الإحصائية في المقاطعات، وهي تقوم بتنسيق وتنفيذ عملية جمع البيانات، كل في نطاق ولايته؛

(ج) المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين، وهو يشكل، بوصفه الهيئة الوطنية المختصة بموضوع الشعوب الأصلية، حلقة الوصل بين المعهد الوطني للإحصاء والتعداد والشعوب الأصلية؛

(د) الشعوب الأصلية، وهي لا تمثل محور المسألة من المنظور المواضيعي وحسب، بل شاركت في إعداد الدراسة الاستقصائية التكميلية المتعلقة بالشعوب الأصلية، كما شاركت في مختلف مراحل العملية التنفيذية.

٧٥ - وفيما يتعلق بإعداد الدراسة الاستقصائية التكميلية المتعلقة بالشعوب الأصلية، اضطلع المنسقون الإقليميون من الشعوب الأصلية بدور أساسي بوصفهم ممثلين لمختلف المجتمعات الأصلية، وذلك من أجل كفالة مشاركتها الكاملة والواسعة.

٧٦ - وفي هذا السياق، قام المنسقون المذكورون بدعوة مستشارين من المجتمعات الأصلية في مختلف المقاطعات وتنظيم حلقات عمل إقليمية من أجل مناقشة الاستبيان والتداول بشأنه، مع إبداء الانتقادات وتقديم الإسهامات بشأنه.

٧٧ - وقد اضطلع بالعملية التنفيذية للدراسة الاستقصائية المتعلقة بالشعوب الأصلية منسقون إقليميون ومستشارون من المقاطعات وعاملون في مجال التوعية ومعلمون وباحثون ومساعدون ميدانيون من الشعوب الأصلية (في الحالات التي تقتضي الاستعانة بهم من أجل الوصول إلى المساكن التي يتعذر الانتقال إليها).

٧٨ - وقد تسنى ضمان استخدام اللغات الأصلية المحلية في الدراسة الاستقصائية التكميلية للشعوب الأصلية عن طريق حصر المشاركة في هذه العملية على فاعلين من الشعوب الأصلية فقط. وفي الأسر المعيشية التي لا تتكلم إلا باللغة الأصلية، أجرى المستقصون من الشعوب الأصلية عملية الاستقصاء باللغة الأصلية وعند ملء الاستبيان، قاموا بالترجمة إلى اللغة الإسبانية.

٧٩ - علاوة على ذلك، عُقدت بشكل منتظم حلقات عمل مختلفة من أجل إطلاع المهنيين والتقنيين غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية على حقيقة المجتمعات الأصلية ورؤيتها للعالم، ومن أجل إطلاع ممثلي الشعوب الأصلية على مختلف عمليات الدراسة الاستقصائية التكميلية للشعوب الأصلية على نحو يؤدي إلى بناء قدرات كل من الفاعلين المنتمين إلى الشعوب الأصلية وغير المنتمين إليها.

٨٠ - وهكذا، أُجريت الدراسة الاستقصائية التكميلية في إطار كفالة مبدأ الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة وتعزيز عملية مشاركة الشعوب الأصلية.